المختلفة تعتبران الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين جزءاً من «ارض ـ اسرائيل الغربية»؛ وبالتالي، فان العقيدة الصهيونية تستدعي ضمّ هذه المناطق المختلفة الى اسرائيل. والمعضلة التي واجهتها، وما زالت تواجهها، اسرائيل تكمن في انها اذا ما اقدمت على ضمّ هذه المناطق، انطلاقاً وانسجاماً مع الأسس والمبادىء الصهيونية، فانها، بذلك، تخلق دولة ثنائية القومية، يشكل العرب الفلسطينيون فيها اكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع السكان، الامر الذي يضع حداً للمشروع الصهيوني، الرامي الى تأسيس دولة احادية القومية. ومن ناحية اخرى، يشكل انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ تناقضاً مع الاسس الصهيونية التي اعتبرت هذه المناطق جزءاً من «ارض ـ اسرائيل الغربية». وممّا يزيد هذه المعضلة حدة جفاف مصادر الهجرة اليهودية وتقلّص عدد المهاجرين اليهود الى اسرائيل، من ناحية، والتكاثر الطبيعي في عدد الفلسطينيين، الذي يقارب ثلاثة اضعاف نسبته لدى اليهود الاسرائيليين، من ناحية اخرى.

وعلى ارضية هذه المعضلة، التي يطلق عليها «المشكلة الديمغرافية» عموماً، تمخّض تياران اسرائيليان اساسيان حاولا التعاطي مع ما اسمياه بالمسألة الديمغرافية وايجاد حل لها ينسجم مع الاهداف الصهيونية. مثّل التيار الاول حزب العمل الاسرائيلي وحلفاؤه من الاحزاب الصغيرة، بينما مثّل التيار الآخر تكتل غاحال (حيروت والاحرار) الذي شكل العام ١٩٧٣، مع احزاب اخرى، تكتل «الليكود».

كعادته عند اشتداد المصاعب، لجأ حزب العمل، في سعيه الى حل المعضلة التي واجهها، الى النظام الاردني الذي يعتبره حزب العمل حليفاً تاريخياً، تجمعه به مصالح مشتركة ثابته تتمثل في رفضهما للحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق تقرير مصيره واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ففي تموز (يوليو) ١٩٦٧، قدّم يغئال الون مشروعاً حاول فيه انقاذ اسرائيل من الخطر الديمغرافي. وقد عدّل هذا المشروع في حزيران (يونيو) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ وايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وذلك في اثناء المفاوضات التي كانت تجريها القيادة الاسرائيلية مع ملك الاردن[٣٧]. تقترح خطة الون التوصل الى حل اقليمي وسط ما بين اسرائيل والاردن، بحيث تضمّ اسرائيل المناطق غير المكتظة بالسكان في الضفة والقطاع، بينما يعيد ملك الاردن سيطرته على المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان ويضمّها الى مملكته. ان خطة الون، التي يطلق عليها احياناً «الخيار الاردني»، والتي كانت، وما زالت، تشكل اساساً لبرامج حزب العمل، تسعى، في حقيقة الامر، الى التوصل الى «حل وسط» ما بين نزعة التوسّع وشهية الضمّ، من ناحية، والتخلص من المشكلة الديمغرافية، من ناحية اخرى. وممّا يعزز ذلك ان الحكومة الاسرائيلية، التي قادها حزب العمل حتى العام ١٩٧٧، تجنّبت، بصورة عامّة، اقامة المستوطنات الصهيونية في المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين، وعملت، جاهدة، على تأسيس المستوطنات في المناطق غير المكتظة، والتي تعتزم ضمّها في المستقبل.

امّا الليكود وحلفاؤه الذين كثروا رويداً رويداً بعد احتلال الضفة والقطاع، ليشمل معسكره الاحزاب الدينية والتي غدت تتخذ مواقف تلتقي مع مواقف الليكود، بل تبزّه احياناً في تطرفها وهوسها بعد ان كانت، تاريخياً، حليفاً لحزب العمل، فقد استخفوا، عموماً، بالمسألة الديمغرافية، واستهانوا بها، وتمسّكوا بالعقيدة الصهيونية الداعية الى فرض السيادة الاسرائيلية على «ارض ـ اسرائيل الغربية»، وطالبوا بضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة.

وممّا ساعد معسكر الليكود في كسب جولات عدة، وخاصة في السنوات الاولى للاحتلال، في